إشكالية التمييز النوعي داخل الأسرة الموريتانية
(رؤية تحليلية نقدية)

الشيخ التجاني خيري
أستاذ علم الاجتماع
جامعة العلوم الإسلامية بلعيون

أولا: الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

المقدمة:

يتطلب الاهتمام بدراسة الأسرة الاهتمام بدراسة المرأة بوصفها العمود الفقري للأسرة الموريتانية، حيث إن وضع المرأة في أي مجتمع يمثل احد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه ومكانة هذا المجتمع على سلم الحضارة، فإذا كانت المرأة تمثل نصف المجتمع، فهي تشكل فكر وعقل ووجدان أفراده من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وأن الاهتمام بها والعمل على تنمية قدراتها ومكانتها يسهم بلا شك في تنمية المجتمع وتقدمه، لذا فلا بد من الاهتمام بتنمية المرأة من الناحية الكيفية والكمية بالنهوض بالمستوى التعليمي والثقافي لها، وزيادة كفاءتها العلمية والعملية لتكون أكثر فعالية في المجتمع وأكثر نفعا في معركته المصيرية من أجل التنمية.

ويتم ذلك من خلال القضاء على بعض العادات الاجتماعية البالية المنتشرة في المجتمع الموريتاني بوجه عام والتي تعمل على استمرار التمييز النوعي بين الذكور والإناث في الأسرة الموريتانية وتقلل من وضعهن وتكرس تبعيتهن للذكور، وأيضا بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في إطار الاعتراف بإنسانية المرأة وحقوقها السياسية والاجتماعية في ضوء ما ارتضاه المجتمع من قيم وتقاليد نابعة أساسا عن العقيدة الدينية التي تساوي بينهما في جوانب وتميز بينهما في جوانب أخرى على نحو يتسق تماما مع الطبيعة المميزة للجنسين.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف هذه الظاهرة، حيث حددت ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تم التطرق للإطار النظري والمنهجي للدراسة، وفي المبحث الثاني تم التعرض لأهم المفاهيم ذات الصلة، أما المبحث الثالث فيتعرض للتمييز النوعي من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية، أما المحور الرابع والأخير فقد تطرق لصورة المرأة الموريتانية وثقافة المجتمع.

1. اشكالية الدراسة:

شهد ميدان المرأة إنجازات متعددة حتى أصبح هناك العديد من الدراسات والصياغات النظرية التي ترتكز على المرأة سواء باعتبارها متغيرا مستقلا أو تابعا يؤثر ويتأثر بالأبعاد الثقافية والاجتماعية

والنفسية والاقتصادية والسياسية، ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لتأسيس فرع لعلم الاجتماع هو علم اجتماع المرأة[1]. ويرجع ذلك إلى إدراك الشعوب لأوضاع النساء وحقوقهن كجزء لا يتجزأ من محاور التنمية، وأنه لا يمكن أن تقوم أي جهود تنموية ناجحة في مجتمع ما مع إقفال نصف طاقاته البشرية[2]. فمذ بدء الخليقة يمثل كل من الرجل والمرأة وجهي الوجود الإنساني، وعماد صنع الحضارة واستمرار الحياة، وبناء التقدم في أي مجتمع إنساني[3]. كما يمثل النساء تقريبا نصف تعداد السكان في المجتمع الموريتاني، وهذه طاقة بشرية لا يستهان بها وقوة فعالة لا غنى عنها في أي مجتمع نام، ومما لا شك فيه أن إغفال تلك القوة الفعالة أو تضييق نشاطها لا يحرم الأمة من نصف طاقاتها فحسب بل يجعلها عاملا من عوامل التخلف في كثير من نواحي المجتمع[4].

ونظرا لأهمية المرأة كقوة فعالة في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية فإنها تعاني من جميع انواع التمييز من مهدها وحتى لحدها، وتلعب الأسرة دورا كبيرا في هذا التمييز من خلال التنشئة الاجتماعية وتوزيع الأدوار، وهذا ما سنحول التطرق له في هذه الدراسة من خلال العناوين التالية:

ثانيا: مفاهيم الدراسة:

أ- الأسرة:

حتى نتبين دور الأسرة في المجتمع المعاصر علينا أن نوضح المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالأسرة حيث تمثل الأسرة أهم المؤسسات الاجتماعية بل اللبنة الأولى الاجتماعية في حياة البشر الأمر الذي يجعل الأسرة في المرتبة الأولى لتربية، وبناء الأجيال التي تسهم في نماء أوطانهم ولذلك نحتاج إلى تحديد مصطلح ومفهوم.

الأسرة لغة واصطلاحا:

(الأسرة) من الناحية اللغوية كما ورد في لسان العرب بمعنى: أسرة الرجل بمعنى عشيرته ورهطه الأدنون لأنه يتقوى بهم والأسرة بمعنى عشيرة الرجل وأهل بيته والأسرة في اللغة مشتقة من (الأسر) والأسر لغة يعني القيد يقال أسر، وإسارا قيده وأسره أخذه أسيرا.

---

(1) – محمد الجوهري: "الكتاب السنوي لعلم الاجتماعي"، ع7، القاهرة – دار المعارف 1984م، ص 395.

(2) – مديحة محمد السقطي: "مساهمة المرأة في التنمية بين القانون والواقع – العقبات الاجتماعية والثقافية أمام مساهمة المرأة"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية وقضايا التنمية، جامعة القاهرة 1999م، ص 25.

(3) – محمد خالد: "المرأة العاملة – تحديات الواقع والمستقبل"، القاهرة – دار المعارف 1999م، ص 23.

(4) – رجاء عبد الودود: "قضايا أساسية في التنمية ومشكلات الأسرة المصرية"، المنيا – دار القيسر 2000م، ص 152.

والأسر من أنواعه:

ما يكون طبيعيا للخلاص منه كما في حالة الخلقة حيث يكون الإنسان أسيرا لمجموعة من الصفات والخصائص الفسيولوجية كالطول والقصر والبدانة والنحافة الخ.

أو يكون (الأسر) أو (التقيد) مصطنعا أو صناعيا كالأسر في الحروب أو يكون (الأسر) اختياريا يرتضيه الإنسان لنفسه ويسعى إليه لأنه يعيش مهددا بدونه. ومن هذا الأسر اختياريا اشتقت الأسرة ومن حيث كانت الأسرة أهل الرجل وعشيرته، فإن الأسرة والقيد هنا يفهم منه العبء الملقى على الإنسان أي المسؤولية.

لذلك فإن **المفهوم اللغوي للأسرة** ينبئ عن المسؤولية وفي معاجم اللغة الإنجليزية الأسرة العائلة family بمعنى كل الناس الذين يعيشون في نفس المنزل يوجد الأبوان والأبناء وتكون بينهم روابط الدم والقرابة ومفهوم الأسرة في عالم الغرب يعني المعايش والمعايشة من شأنها ارتباط المصلحة. ومن ثم فإن أفراد الأسرة في عالم الغرب قد يغيرون الرباط بينهم إذا تطلبت مصلحة فرد منهم ذلك، أو تغيرت الظروف من حوله. وتتغلب الظروف المادية والمصالح الشخصية فوق رابطة الدم.

<u>ب- المسألة الأسرية</u>

وهي ما تتصل بعضوية الفرد في الأسرة وهذه العضوية تجعل الفرد يعتقد أن دراسة الأسرة أمر سهل وبسيط ومن المحتمل أيضا أن يتصور أن أي أسر آخر لا يتفق مع وضع أسرته، ولابد وإن يكون غريبا وشاذا.

ومن الملاحظ أن هناك توجها عاما إلى مناقشة ما يجب أن يكون وليس ما هو قائم بالفعل لهذا فإن ما قد يبدو للكثيرين من أن لديهم وضوحا في الرؤية بالنسبة لعلاقاتهم الأسرية، يمكن إن يحملهم على الاعتقاد بأنه ليس هناك ما يدعو إلى البحث في الموضوع، إلا أنه يدور حول أشياء نعرفها ونعيشها. ولكن الواقع في أبعاده المتعددة، يشير إلى أن المعتقدات المتصلة بالأسرة ليس لها أساس. ولذلك فإن المسألة الأسرية تحتاج إلى دراسة عميقة وفهمها بصورة أدق وهذا ما يجب أن يستنتج من الملاحظات الفردية الخاصة بالخبرات الأسرية وفق النمط الذي ننتمي إليه، حتى ندرك كيف يتشابه الأفراد أو يختلفون مع المجتمعات الأخرى بل أيضا الاختلاف مع الأنماط الأسرية المختلفة من حيث التكوين البنائي والأيديولوجي والأدوار الزوجية، وأسلوب الحياة، والاختلافات الثقافية.

ج- الأدوار النوعية

يعتبر مفهوما المكانة والدور من العناصر الأساسية في البناء الاجتماعي، وهما ضروريان لمساعدة أفراد المجتمع على تنظيم حياتهم بطريقة منسجمة ومتناغمة، وهناك العديد من التعريفات لاصطلاح الدور، والتي تعبر عن وجهات نظر مختلفة أو مذاهب فكرية متعددة، لذا يمكن أن نجمع هذه

التعريفات في ثلاث فئات لتلخيص وجهات نظر العلماء في هذا الشأن، وهي: الدور من وجهة النظر الثقافية، والدور من وجهة النظر الاجتماعية، والدور من وجهة النظر النفسية.

وتتبلور وجهة النظر الاجتماعية، فتضم تلك التعريفات التي ترتكز على طبيعة التوقعات الاجتماعية المرتبطة بمكانات أو أوضاع اجتماعية معينة للفرد، بالإضافة إلى مراكز الآخرين الاجتماعية، ومن أبرز تلك التعريفات تعريف "بارسونز" Parson للدور بأنه "عملية من التفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر، وهو ينتظم حول التوقعات والالتزامات في علاقاتها بمحتوى التفاعل في المجتمع"[1].

أما تعريفات الدور من وجهة النظر الثقافية تتحدد في تلك التعريفات التي ترى أنه مجموعة من الحقوق والواجبات المعيارية، ومن بين هذه التعريفات يبرز تعريف "رالف لينتون" R. Linton الذي عرف الدور بأنه "المجموع الكلي للأنماط الثقافية المتصلة بمركز معين"، وبهذه المعالجة فإن الدور يعد مظهرا ديناميكيا للمكانة، وللمعايير السلوكية التي يحددها المجتمع لكل فرد من أفراده الذين يحتلون مكانة معينة[2]. ومن وجهة النظر النفسية يعرف الدور بوصفه مجموعة من العمليات النشطة في سلوك الفاعلين الذين يحتلون مراكز اجتماعية معينة[3]. وبذلك يتضح أن الأفراد في مراكزهم أو مواضعهم الاجتماعية يسلكون في إطار من التوقعات ما ينبغي وما لا ينبغي فعله من سلوك اجتماعي معين، لذا فلابد من تحديد مركز الفرد في أنساق العلاقات الاجتماعية لكي يستطيع أن يحدد أنواع التوقعات المنوطة به، ولكن بعض هذه التوقعات تنطبق على أفراد بعينهم ولا تنطبق على كل الأفراد ويتوقف ربط توقع معين بفرد معين على هويته النوعية، ولا شك أن استمرار الفرد في تأدية دور معين لفترات طويلة يؤثر على تكوين شخصيته ويجعلها تتميز بسمات معينة.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن مفهوم "الدور" Role يشير إلى طبيعة التوقعات الاجتماعية المرتبطة بمكانات أو أوضاع اجتماعية معينة يشغله الفرد[4]. أي أنها تعبر عن الأدوار والنشاطات التي يقوم بها الفرد نتيجة لتوقعات الآخرين، وعادة يقوم الفرد بعدة أدوار في وقت واحد كأب وزوج وموظف. وبذلك يحتل الفرد في أي مجتمع من المجتمعات مراكز اجتماعية مختلفة على أساس الجنس أو السن أو الأسرة، أو الطبقة الاجتماعية أو المهنة، ويحتوي كل مركز على مجموعة من الأدوار المحددة له، والتي تمثل أنماط الثقافات الفرعية التي تشتمل عليها الثقافة الكلية في مجتمع ما.

---

(1) - Talcott Parsons: "An Outline of the Social System".http//www.mdx.ac/study/xpar.htm/12/7/2004.

(2) – إبراهيم عيد: مرجع سابق، ص 127.

(3) – سلمية حسن الساعاتي: الثقافة الشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي، ط3، القاهرة – دار الفكر العربي 1998م، ص 194.

(4) – جوردن مارشال: مرجع سابق، ط1، م2، 2000م، ص 723.

ثالثا: التمييز النوعي من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

يعد التمييز النوعي إنكارا للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كحق أساسي لكل فرد، نظرا لما يشتمل عليه من حرمان لبعض الأشخاص أو الفئات من حقوقهم الكاملة دون سبب سوى انتمائهم لجنس معين. وعلى الرغم من أن المرأة احتلت منذ بداية الخليقة، وحتى يومنا هذا مكانة سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية عظيمة، باختلاف العصور والأزمة التي مرت بها، ولعبت دورا لا يستهان به في تسيير شؤون الحياة، لكن في كثير من المجتمعات تتعرض للتمييز ضدها ولصالح الرجل، ويشكل هذا التمييز انتهاكا لمبادئ المساواة في الحقوق الإنسانية، وعقبة أمام مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمعها.

ومما هو جدير بالذكر هنا أن التمييز ضد المرأة يعد ظاهرة عالمية ولكنها تتعاظم في مجتمعنا العربي، وذلك لأن اللا مساواة النوعية راسخة بعمق في التراث الاجتماعي والثقافي، ويزداد هذا الاضطهاد النفسي والمادي للمرأة العربية لعدم وعيها بحقوقها وواجباتها المدنية والقانونية والدستورية[1]. لذا تتميز قضية تحرر المرأة عن سائر القضايا المجتمعية الأخرى بخصوصية تنبع من تداخلها مع قضايا أخرى تتعلق بالتحرر السياسي والاقتصادي، كما أنها تتسم بكونها ذات جذور تاريخية مستمدة من النسق الثقافي والقيمي والعرفي.

1) الأسرة:

من منطلق أن التنشئة الاجتماعية هي التي تشكل شخصية الفرد، وتمثل انعكاسا لثقافة المجتمع الذي تتم فيه عملية التنشئة الاجتماعية، فإنه من خلال العادات والتقاليد والقيم التي يعتنقها المجتمع يسعى أفراده إلى تربية أبنائهم وتنشئتهم بمقتضاها بأساليب متعددة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة في المجتمع، ومنها الأسرة التي تعد إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية المهمة في المجتمع لما تقوم به من تحمل مسؤولية تنشئة الطفل في السنوات الأولى المبكرة من حياته، وإكسابه الإحساس بالذات، وتعلم اللغة، وفهم معايير التفاعل مع الآخرين[2]. كما تقوم الأسرة بدور فعال في تلقين الأطفال المعايير الاجتماعية وتنظيم المراكز والأدوار لكل جنس حسب طبيعته[3].

([1]) – إجلال إسماعيل حلمي: الأسرة العربية – النظرية والتطبيق، ط1، القاهرة – مكتبة الأنجلو المصرية، 1997م، ص 23.

([2]) – Linda L. Lindsey: "Gender Role. A Sociological Perspective", Third Ed, New Jersey, Prentice Hall Inc, 1997, P.63.

([3]) – سيف الإسلام علي مطر: التغير الاجتماعي – دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية، ط2، القاهرة – دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع 1988م، ص 64.

فمن خلالها تدعم الاختلافات النوعية بين الجنسين التي تشجع الذكور على التخصص في مهارات متعلقة بالحياة العملية المستقبلية، وتشجع الإناث ليتخصصن في مهارات متعلقة بالحياة الأسرية المستقبلية[1].

ولا شك أن الأدوار التي يلعبها كل فرد في الأسرة ما هي إلا تجسيد للتوقعات الثقافية المحددة للسلوك، والتي من خلالها يتم تعلم الأدوار وكيفية تنفيذها، مما يجعل الفرد واعيا بعلاقات دوره مع الأدوار الأخرى المختلفة في الأسرة من خلال فترة طويلة من التطبيع الاجتماعي[2]. وفي ضوء ذلك أكدت نتائج دراسات عديدة ومنها دراسة جودي وفوبي (Phoebe & Jody)[3]. على أن نماذج التنميط النوعي للأدوار تظهر بشكل واضح في السنوات الأولى من حياة الطفل قبل المدرسة، ليدرك الطفل أدواره النوعية الملائمة اجتماعيا.

حيث يقوم الوالدان بشكل مقصود أو غير مقصود بتلقين أبنائهم من الجنسين الأدوار النوعية المناسبة كقواعد السلوك وكيفية اللباس والجلوس والحديث وحدود المعاملة المسموحة بينهما، ويمتد الاختلاف إلى الأدوار الأسرية الملقاة على عاتق كل من الجنسين من خلال ارتباط الأبناء الذكور مع الآباء، والبنات مع الأمهات ليتعلم الأطفال النشاطات الخاصة بكل جنس، ذلك بجانب تحديد نماذج اللعب الملائمة لكل منهما مثل الدمى وغرف النوم وأدوات الطبخ والتنظيف والحياكة وما شابهها من الألعاب المنزلية التي تتلاءم مع طبيعة الإناث، أما الذكور فتحدد نماذج ألعابهم في السيارات والطائرات والبواخر والأسلحة المختلفة والجنود وما شابهها من الألعاب التي تتميز بالحركة الزائدة والعنف[4]. كما يتم التأكيد في تنشئة الإناث على الاهتمام بالجمال والرقة والعاطفية والاعتماد على الآخرين، في مقابل التأكيد في تنشئة الذكور على الخشونة والقوة والجراءة والاعتماد على النفس.

---

(1) – Helen Tierney: Op. Cit., P.1269.

(2) – محمد محمود العقاد: "الأسرة والمشكلة التعليمية – دراسة وظيفية الدور التعليمي للأسرة الريفية والحضرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية 1995م، ص 274.

(3) - Phoebe Cramer & Jody E. Skidd: "Correlates of Self-Worth in Preschoolers. The Role of Gender-Stereotyped Styles of Behavior", Journal of Research. Vol.26, No. 9 – 10, May. 1992, PP. 30 – 369. http://www.ericae.net/28/10/2003.

(4) – ماهر محمود عمر: مرجع سابق، ص 80.

2- المدرسة:

تعد المدرسة المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة وتوفير الظروف المناسبة للنمو جسميا وعقليا وانفعاليا واجتماعيا للأفراد، وتدريبهم على أساليب السلوك التي يرتضيها المجتمع[1].

وتبدأ مرحلة المدرسة بعد مرحلة الطفولة المبكرة ومع بداية مرحلة الطفولة المتأخرة، ويمثل انتقال الطفل من مجتمع الأسرة إلى مجتمع المدرسة نقلا وتحولا كبيرا في حياته النفسية والاجتماعية. فالطفل عندما يبدأ تعليمه في المدرسة يكون قد قطع شوطا لا بأس به في التنشئة الاجتماعية في محيط الأسرة، وتوسع المدرسة الدائرة الاجتماعية للطفل، فهو يتعلم المزيد من المعايير والأدوار الاجتماعية الجديدة، ويتعلم الحقوق والواجبات وضبط الانفعالات والتوفيق بين حاجاته وحاجات غيره من الأطفال[2].

وبالتالي تأتي المدرسة بعد الأسرة من حيث الأهمية في التربية والتنشئة الاجتماعية، فالطفل في المدرسة لا يكون سلبيا تماما، بل أنه يقوم بدور نشط وفعال من خلال ملاحظة السلوك الاجتماعي في كل المواقف والخبرات، واختيار ما يناسبه من هذا السلوك، لذلك فإنها تعد عاملا عظيم الأثر في تكوين شخصيته من الناحية العلمية والتربوية وفي تقرير اتجاهاته في حياته المقبلة وعلاقاته بالمجتمع.

وفي ضوء ذلك تتحدد أهم أساليب التنشئة المدرسية فيما يلي:

1. الثواب والعقاب المادي والمعنوي على سلوك الطفل لتعزيزه أو تعديله؛
2. المشاركة في المواقف الاجتماعية المختلفة مع الطفل لتعليمه الأدوار والقيم الإيجابية في المجتمع؛
3. من خلال النشاطات المدرسية المختلفة يتعلم الطفل أساليب التوافق الاجتماعي مع الآخرين، وتتم ترجمة المعلومات إلى سلوك من خلال المراكز والأدوار التي يقوم بها.

ومما لا شك فيه أن التنشئة الاجتماعية التي تحدث داخل المدارس تعزز أساسيات الاختلافات النوعية بين الجنسين، ويتضح ذلك بشكل واضح من خلال توقعات المعلمين من ناحية، ومحتوى الكتب المدرسية التي عادة ما تميز بشكل واضح بين الذكور والإناث في اللغة المستخدمة والأدوار التي تدعم لكل من الجنسين من ناحية أخرى[3].

([1]) – السيد عبد العاطي السيد: المجتمع والثقافة والشخصية، دراسة في علم الاجتماع الثقافي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1999م، ص 208.

([2]) – شوقي عبد السلام ضيف: "العلاقة بين أساليب تنشئة الفتاة وبين أسلوب ممارستها لحقوقها – دراسة ميدانية، مجلة البحوث النفسية والتربوية، ج1، ع3، كلية التربية – جامعة المنوفية 1988م، ص 164.

([3]) – موسى شتيوي: مرجع سابق.

وبذلك تكتسب الكتب المدرسية أهمية كبيرة، ولاسيما في مرحلة التعليم الأساسي لما تقدمه من معارف ومفاهيم واتجاهات وقيم سلبية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الصورة والكلمة، وتقدمها بدون أي نقد أو تحليل لها، ومن تلك الاتجاهات والمفاهيم ما هو متعلق بالنساء. فخلاصة ما تشيعه بعض الكتب المدرسية يتمثل في التركيز على أن أهم الصفات النسائية تنحصر في: الحنان والعواطف الجياشة والانفعالات الزائدة والضعف والتبعية والطاعة، أما العقلانية والقدرة على العمل فهي صفات مقتصرة على الرجال، ويندر أن تتصف بها النساء[1]. وعلى هذا النحو تم وضع الأنثى في مكانة اجتماعية أدنى من الذكر بشكل يؤثر على أفكارها واتجاهاتها المستقبلية[2]. وهذا ما أكدته دراسات عديدة ومنها دراسة آلين (Elaine)[3] التي تناولت تأثير المناهج المدرسية في تنميط الأدوار النوعية للطلاب من خلال ترجمة الأدوار النمطية والهوية النوعية وتعزيزها في قراءتهم مما يؤثر على اتجاهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية. وكذلك يؤثر على الإنجاز الأكاديمي والتفوق العلمي للفتاة عندما يتم التأكيد على نشاطات معينة للإناث كالقراءة والموسيقى والفن، في مقابل التأكيد على المهارات الميكانيكية والرياضية والعقلية كنشاطات خاصة بالذكور دون الإناث[4] لذا يلاحظ في كثير من الأحيان تفوق الذكور على الإناث في القدرات الميكانيكية والرياضية عامة، في حين أن الإناث يتفوقن في القدرات اللغوية والتذكر والإدراك المكاني والدقة[5]. ويصاحب ذلك بطبيعة الحال اتجاه معظم الطالبات إلى الدراسات النظرية والإنسانية بدرجة أكبر من الدراسات العلمية والتكنولوجية والإدارية المطلوبة في سوق العمل[6]. أضف إلى ذلك عدم كفاية الجرعة التربوية والتعليمية في الخطاب التعليمي الموجه للنشيء فيما يتعلق بثقافة حقوق المرأة وواجباتها وقضاياها المختلفة[7].

([1]) – إلهام عبد السيد فرج: مرجع سابق، ص 545

([2]) – ملحق رقم (4) صورة فوتوغرافية من واقع الكتب المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية لعام 2004م.

([3]) - Elleine Millard: "Differently Literate – Gender Identity and the Construction of the Developing Reader, Gender and Education", Journal of Research. Vol.19, No. 1 – 10, Mar. 1997, PP. 31 – 48. http://www.ericae.net/17/11/2003.

([4]) - Rafael Mendez: "Gender in the Classroom, Psychological Issues in Child Development", Dis. Abs. Int, Ph D., Nov. 2002. http://www.ericae.net/15/2/2004.

([5]) – خليل ميخائيل معوض: علم النفس الاجتماعي، ط2، الإسكندرية – دار الفكر الجامعي 1999م، ص 166.

([6]) – هدى محمد بدران: "رؤية مستقبلية لمركز المرأة المصرية"، مائة عام على تحرير المرأة، سلسلة أبحاث المؤتمرات، المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة، ج2، 23 – 28 أكتوبر 1999م، ص 834.

([7]) – نجدة إبراهيم علي سليمان: صورة المرأة في كتب التعليم الأساسي في ضوء حقوقها في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، القاهرة – مكتبة النهضة المصرية 1999م، ص 5.

وبذلك يلاحظ أن المناهج التعليمية لا تزال بعيدة عن الواقع ومعطياته، الأمر الذي لا يسهم في تعديل السلوك، وإنما يؤدي إلى الازدواج بين القول والعمل، وربما في ذلك مضاعفة للشعور بالتناقض وخلقا للصراع. وفيما يتعلق بدور المعلمين بالأخص في تلقين الأدوار النوعية للأطفال من الجنسين يلاحظ أن المعلم يحتل مكان الصدارة بين القوى المؤثرة على الناشئين في بناء الأفكار والقيم والاتجاهات، فهو قوام العملية التربوية والمسؤول عن تربية الأجيال، وبحكم اتصالاته اليومية بالتلاميذ فإنه يؤثر في شخصياتهم من جميع نواحيها العقلية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية[1]. كما إنه يمثل نموذجا حيا مؤثرا متحرك بينهم، لذا يتأثر الأطفال بالسمات والسلوكيات البارزة للمعلم، وقد يكون بالنسبة لهم مثلا أعلى يقلد ويحتذون به في سلوكه وتصرفاته[2]. وفي ضوء ذلك أكدت دراسة كيم وجونسون (Kim & Johnson)[3] عن تأثير توقعات وتقييمات المعلمين ورفاق الدراسة في امتثال الطفل أو عدم امتثاله مع الأدوار النوعية المتوقعة، سواء في ارتداء الملابس أو سمات الشخصية مما يسهم في تعزيز الهوية النوعية لكل من الإناث والذكور في مرحلة مبكرة من العمر.

2) جماعة الرفاق:

تقوم جماعة الرفاق بدور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية والنمو الاجتماعي للفرد، فهي تؤثر في معاييره الاجتماعية وتمكنه من القيام بأدوار اجتماعية متعددة لا تتيسر له خارجها[4]. وتقوم بتدعيم كثير من القيم والاتجاهات سواء أكانت إيجابية أو سلبية في نفوس الأبناء بانتمائهم إلى جماعات معينة، وتتخذ أشكالا مختلفة تبعا لدرجة نمو الطفل كجماعة اللعب أو الشلة أو النادي أو رفاق الدراسة، والذين يمكن تصنيفهم إلى ثلاث فئات:

1. أصدقاء الطفل المماثلون له في السن في المدرسة.
2. أصدقاء الطفل الأكبر منه سنا في المدرسة.
3. أصدقاء الطفل من الأقارب والجيران.

([1]) – أحمد أحمد عواد: علم النفس التربوي وصعوبات التعلم، ط1، الإسكندرية – المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع 1997م، ص 11.

([2]) – سيف الإسلام علي مطر: مرجع سابق، ص 709.

([3]) – Johnson E. Jane & Kim K. P: "Effect on Conformity and Nonconformity to Gender-Role Expectation for Dress – Teacher Versus Students", Mar. 22, 1994. http://www.eric.ae.net/10/8/2003.

([4]) – حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط6، القاهرة – عالم الكتب 2000م، ص 325.

ولا شك أن ما تمارسه جماعة الرفاق من ضغط على أعضائها هو في الواقع أقوى من أي ضغط خارجي عن الجماعة، ويمكننا تحديد أهمية جماعة الرفاق فيما يلي[1]:

1. تؤثر الجماعة على سلوك الفرد واتجاهاته وطريقة حل مشكلاته.
2. تسهم الجماعة في تحديد أهداف الفرد ودرجة طموحه.
3. تساعد الجماعة على إدراك الفرد لدوره ولأدوار الآخرين من حوله.
4. تسهم الجماعة في إشباع حاجات الفرد ورغباته وتوسع ميوله.
5. تتيح الجماعة للفرد الفرصة للتعبير عن مشاعره السلبية والإيجابية.

وفي ضوء ذلك لا تقل جماعة الرفاق أهمية عن مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى في المجتمع، بل قد تتفوق عليها، وذلك لأن الرفاق يتيحون لقرينهم إمكانية إشباع حاجاته الاجتماعية والنفسية من خلال قوة جماعة الرفاق التي ينتمي إليها، والتي صار جزء منها، فهي تسانده في مختلف مواقف حياته، وتتميز صداقات الأطفال بالاتساع والسطحية، أما صداقات المراهقين فتتسم بالعمق والثبات النسبي، ويتوقف مدى تأثر الفرد بجماعة الرفاق على درجة ولائه لها ومدى تقبله لمعاييرها وقيمها واتجاهاتها. حيث يحرص الفرد في أي مرحلة عمرية يصل إليها على الانتماء إلى جماعة من الأصدقاء يتقاربون معه في العمر من أجل تحقيق قدر من التفاهم المتبادل لحاجاتهم، وخاصة في مرحلة البلوغ[2]. وهذا ما أكدته دراسة ميلاني وشارلز (Charles & Melanie)[3]، حيث أشارت إلى أن الغالبية العظمى من الأطفال خاصة في الفئة العمرية من (13 سنة فأكثر) عن الأطفال في الفئة العمرية (7 – 10) سنوات، يفضلون الانتماء إلى جماعة رفاق متشابهين معهم في الهوية النوعية والأدوار النمطية. كما بينت دراسة "ليني" (Lynne)[4] أن انتماء الطفل إلى جماعة رفاق معينة يعتمد على الأدوار النوعية المتشابهة بينهم خاصة في الفئة العمرية من (10 – 12) سنة. وبذلك يلاحظ أن المراهقين بالأخص يميلون إلى الانتماء إلى رفاق متشابهين معهم في الهوية الجنسية والنوعية، وهنا تتم عملية الفصل

---

(1) – ماهر قناوي: العمل مع الجماعات – دراسات نظرية وتطبيقات عملية، المنيا – دار الهدير 1999م، ص ص 41 – 42.

(2) – ماهر محمود عمر: مرجع سابق، ص 101.

(3) – Melanie Killen & Charles Stangor: "Children's Social Reasoning about Inclusion and Exclusion in Gender and Race Peer Group Contexts", Child Development, Journal Article, Vol.72, No.1, Jan-Feb. 2001, PP. 86 – 174. http://www.ericae.net/29/7/2004.

(4)– Lynne Zarbatany et al.: "Effects of Friendship and Gender on Peer Group Entry", Child Development, Journal Article, Vol.67, No.5, Oct. 1996, PP. 2287 – 2300. http://www.ericae.net/8/7/2004.

بين الذكور والإناث، ويتم تنشئتهم في بيئة صداقة مختلفة تتطور معها ثقافة فرعية خاصة بكل جنس على حدة، من خلال تزويدهم بالسلوكيات والمعتقدات والاتجاهات النوعية[1].

وبناء على ما سبق يمكن القول إن الضغوط التي تمارسها جماعة الرفاق أقوى وأكثر فاعلية من ضغوط الأهل وخاصة في مرحلة المراهقة، حيث تكون النوعية للانصياع للأدوار النوعية التقليدية بدرجة عالية، لأن ذلك يعني القبول في الجماعة، أما عدم الانصياع فقد يعني عدم القبول في الجماعة.

3) وسائل الإعلام:

يؤثر الإعلام تأثيرا بالغ الأهمية في نقل التراث الاجتماعي والثقافي من جيل لآخر، ويقوم بمهمة ترفيهية وتثقيفية للأطفال والبالغين على السواء، بما يسهم في بناء شخصية ناضجة اجتماعيا ونفسيا، وقادرة على تحمل المسؤولية، والمساهمة في بناء المجتمع والنهوض به. وبذلك يعكس الإعلام واقع المجتمع بكل ما فيه من قيم وتقاليد وعادات اجتماعية من ناحية، ويقود حركة ثقافة المجتمع للوصول به إلى ما ينبغي أن يكون عليه في القرن الحادي والعشرين من ناحية أخرى[2]. وتزداد أهمية الدور الإعلامي وخطورته بحكم الانتشار الواسع والمتنامي لهذه الوسائل وخاصة الوسائل المرئية لما تمتلكه من جاذبية الصوت والصورة واللون والحركة، فعناصر التشويق والجاذبية تجعل من تأثير هذه الوسائل على الجمهور أمرا متيسرا لفئات المجتمع المختلفة.

ويتحدد دور وسائل الإعلام بصفة خاصة في عملية التنشئة الاجتماعية فيما يلي:

1. نشر المعلومات المتنوعة في كافة المجالات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية بما يناسب كل الأعمار.
2. إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية لأفراد المجتمع.
3. تعكس جوانب الثقافة العامة وتعزيز القيم والاتجاهات والمعتقدات الثقافية في المجتمع.
4. تعلم الأدوار الاجتماعية المناسبة والمرتبطة بمراكز الأفراد المختلفة في المجتمع.
5. التعرف على ثقافات الأمم الأخرى بما تقدمه من برامج وأفلام وغيرها.

---

(1) – Carter D. Bruce: "Current Conceptions of Sex Roles and Sex Typing, Theory and Research", Journal of Research. 1987, http://www.ericae.net/10/6/2004.

(2) – علي صالح جوهر وميادة محمد فوزي الباسل:" البعد التربوي لأساليب التنشئة داخل الأسرة والمجتمع بما يدعم قيم الانتماء والشراكة والمساواة بين الجنسين"، مركز البحوث والدراسات، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، تحديات الحاضر – آفاق المستقبل، 18 – 20 نوفمبر 2000م، ص 128.

وفي ضوء ذلك يبرز دور الإعلام كمصدر قوي يعكس الثقافة العامة للمجتمع، ويعززها ويؤثر فيها بشكل واضح خاصة على الأطفال الذين لا يميزون بين الخيال والواقع، لذا يحاولون دائما أن يتعلموا السلوك النوعي المناسب لهم، من خلال الصور الإيجابية والسلبية التي تبثها وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون[1]. سواء أكانت صور أو رسائل إعلامية أو أعمال درامية تسهم في ترسيخ أفكار التفرقة الاجتماعية والثقافية بين الجنسين من خلال التركيز على المضامين الإعلامية الموجهة للمرأة حول الدور التقليدي لها في أمور الطهي والطبخ والأطفال والزواج والأزياء والتجميل وصيحات الموضة[2]. بينما لا تنال الأدوار الأخرى للمرأة في مواقع الإنتاج والمشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية والإبداعية إلا اهتماما هامشيا. وفي سياق ذلك أكدت دراسات عديدة ومنها دراسة (أحمد أبو زيد)[3] على أهمية دور وسائل الإعلام المختلفة في توضيح القيم الإيجابية التي شملتها الموروثات الثقافية على اعتبار أن ذلك يساعد على تغيير النظرة التقليدية إلى المرأة من ناحية، وتشجيع المرأة العربية على أن تقوم بدور أكثر فاعلية في حياة المجتمع من ناحية أخرى.

4) مجال العمل:

تعد مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية ومجالات الإنتاج المختلفة عنصرا مهما في سياسات التنمية على المستويين المحلي والعالمي، وذلك لأن التنمية عملية شاملة تستهدف إحداث تغيير جوهري في حياة أفراد المجتمع ذكورا وإناثا[4]. ولما كانت المرأة تمثل نصف الطاقات البشرية في المجتمع، فإن لها أن تشارك مع الرجل على قدم المساواة في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الواقع لا يعترف بذلك مما نتج عنه قلة نسبة النساء في قطاعات العمل الأكثر استقرارا بينما زادت في القطاعات الأقل استقرارا من ناحية الدخل المنتظم أو الحقوق الاجتماعية المكفولة للعاملين، كما أن نسبة النساء العاملات في القاعدة تفوق كثيرا نسبتهن في الوظائف الإدارية العليا. فلا تزال المرأة تعاني من التمييز ضدها في سوق العمل خاصة غير الحكومي، سواء في حرمانها من الترقيات

---

(1)- Sebnem Burnaz & Nimet Oray: "An Analysis of the Portrayal of Gender Roles in Turkish Television Advertisements", Journal Article, Jan. 2003. http://www.ericae.net/20/10/2003.

(2) - Hoda Badran: "The Road from Beijing Egyptian Woman's Journey", Office of the Resident Coordinator, Egypt,1997, PP. 46 – 50. http://www.ericae.net/10/7/2003.

(3) – أحد أبو زيد: "القيم النسائية الإيجابية في الموروثات الثقافية"، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، المجلس القومي للمرأة، 18 – 20 نوفمبر 2000م، ص ص 5 – 22.

(4) – وفاء مرقص: "العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي"، المجلة الاجتماعية القومية، م35، ع1، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة 1998م، ص 141.

أو المكافآت أو التقدير من الرؤساء والمرؤوسين[1]، وذلك بجانب تفضيل تعيين الذكور حتى لا يتحمل القطاع الخاص إجازات الأمومة أو الالتزام بتوفير خدمات رعاية الأطفال التي فرضها القانون عند تواجد معين من العاملات[2].

حيث ينظر في كثير من الأحيان إلى عمل المرأة على أنه مجرد مصدر للدخل وليس دعامة لتمكينها من احتلال المكانة اللائقة بدورها في المجتمع. وقد يرجع ذلك إلى المعتقدات النمطية التي تؤثر على مجرى حياتها، حيث يسود الاعتقاد بأن النساء يتسمن بالعاطفية، بينما الرجال يتسمون بالعقلانية، ولديهم قدرة على القيادة واتخاذ القرارات المختلفة، واحتلال المراكز الأكثر إنتاجية في المجتمع[3].

رابعا: – صور التمييز بين الرجل والمرأة في الثقافة الموريتانية

1– المرأة في الأسرة الحضرية:

يتميز المجتمع الحضري بخصائص متعددة من أهمها، عدم التجانس وانتشار النزعة الفردية وسيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية والتخصص وتقسيم العمل بين الأفراد، ففي ظل الحياة الريفية نجد أن الظروف العائلية تفرض على الفرد كثيرا من أنماط السلوك ونوع محدد من المهن[4].

وذلك أثر بدوره على انتشار الأسر النووية الزواجية في المجتمع الحضري والتي تتميز بصغر حجمها وضيق نطاقها وتتكون من جيلين فقط جيل الآباء وجيل الأبناء وتتجه الأسرة الزواجية إلى مسكن مستقل عن أسرة التوجيه وقد ترتب على ذلك ضعف الروابط القرابية واستقلال الزوجين بشؤونهما وتحررهما من الضوابط غير الرسمية كنتيجة للمطالب المادية والضغوط الثقافية المعقدة التي تستنفذ جهود الأفراد وتملأ وقتهم وتشغل تفكيرهم ولهذا فإن استمرار الأسرة الزواجية ونجاحها في كثير من الأحيان يعتمد على مدى التوافق بين الزوج والزوجة وعلى مقدار التفاهم والمشاركة بينهما، كما أن عملية التبعية للأبوين أخذة في التقلص من الناحية النفسية البحتة كلما اقترب الأبناء من سن البلوغ فكثير من الأبناء خاصة الذكور يتركون أسرهم عادة عندما يصلون إلى درجة من النضج لتحقيق

([1]) – خديجة عباس الشافعي: "صورة المرأة العاملة في المسلسل التلفزيوني – دراسة سوسيولوجية للمسلسل في الفترة من 1983 – 1998م"، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس 2000م، ص 15.

([2]) – هدى محمد بدران: مرجع سابق، ص 837.

([3])– Julia Evetts: Women and Career-Themes and Issues in Advanced Industrial Societies, Longman Sociology Series, New York, Longman Inc. 1994, PP.227 – 228.

([4]) محمد سلامة آدم، المرأة بين البيت والعمل – الطبعة الأولى – دار المعارف القاهرة 1982، ص 20، 21.

نادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية، المكتب العلمي 1997م ص 178– 179

محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص 97

الاستقلال الاقتصادي عن آبائهم من التحاقهم بأعمال غير مستقرة في أغلب الأحيان أو موسمية ثم ينتقلون إلى مرحلة جديدة لتأسيس أسرة ضمن سياق علاقة مستقرة مع شخص آخر وبذلك تشكل القيم الفردية أسبقية على أي شيء آخر في ظل الثقافة الحضرية.

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن وضع المرأة في ظل المجتمع الحضري بصفة خاصة عدل تعديلا بعيد المدى فيما يتعلق بأدوارها وعلاقاتها مع باقي أفراد أسرتها حيث تعرضت مسؤولياتها والتزاماتها تجاه زوجها لتغييرات جوهرية مع زيادة وعيها بحقوقها الاجتماعية والقانونية وخروجها للعمل فأصبحت العلاقات الأسرية قائمة على التعاون ووحدة الهدف ولم تعد مرتكزة على القوة وسيادة الرجل.

وفي ضوء ذلك تعددت السمات الاجتماعية التي تشكل وضع المرأة الحضرية ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ. الرغبة في التقليل من إنجاب الأبناء عند المرأة الحضرية لكونهم يشكلون عبئا اقتصاديا بسبب نفقات إعالتهم.

ب. أصبحت المرأة الحضرية تشارك في اقتصاديات الأسرة عن طريق خروجها للعمل نتيجة للزيادة المستمرة في نفقات المعيشة مما تطلب ذلك تغييرا في الأدوار التقليدية داخل الأسرة وبذلك حققت المرآة استقلالا اقتصاديا ذاتيا ولم تعد عبئا على أسرتها أو زوجها في إشباع حاجاتها المادية ومع انتشار الأدوات التكنولوجية الحديثة في المناطق الحضرية أتيحت للمرأة وخاصة المتعلمة فرصا عديدة للعمل وقضاء وقت الفراغ بصور متنوعة، ولكن ما يزيد وضع المرأة سوءا بالنسبة إلى الرجل قيامها بأدوار متعددة حيث أنها تعمل خارج المنزل لتساعد الرجل في تحمل أعباء الحياة المادية المتزايدة في الوقت الذي تؤدي مهامها المنزلية المعتادة الأمر الذي يثقل كاهلها و يضاعف مسؤولياتها.

ج. وفيما يتعلق بأسس الاختيار في الزواج يلاحظ أن الشاب يقدم على الزواج في عمر متأخر بعد إنهائه للتعليم وحصوله على العمل المناسب لتحمل أعباء الزواج ومسؤولياته وقلما تختار الفتاة الحضرية للزواج على أساس مهارتها في تأدية الأعمال المنزلية وإنما يتم اختيارها وفقا لاعتبارات أخرى كالمستوى التعليمي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية.

د. أسهم انتشار الخدمات التعليمية والصحية في المجتمع الحضري بشكل واضح في تغيير أوضاع المرأة وزيادة وعيها بحقوقها وواجباتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية.

2-المرأة والزواج:

أ-الاختيار للزواج:

عملية الاختيار للزواج تعنى قدرة الفتاة على التعارف و التفكير و التقرير و التصرف والرضى التام في تحمل المسؤولية الناتجة عن ممارسة الحرية في اختيار حياتها، ويتم ذلك وفق أساليب معينة لكل أسلوب منها معاييره وعناصره وشروطه ومجالاته الخاصة به إلتي فرضتها العادات والتقاليد وأصبحت بمثابة عرف متداول وقانون ملزم التطبيق في المجتمع، وبذلك يعتبر أسلوب الاختيار للزواج أسلوبا مهما في كل مجتمع من المجتمعات فهو يشير إلى مدى تدخل أشخاص آخرين في عملية الاختيار للزواج والإعداد له، ففي كل مجتمع من المجتمعات قواعد تنظم تدخل الآخرين في عملية الاختيار فقد يكون تدخلا كليا بالأسلوب الغيري بحيث يكون للأهل أو الوالدان أو أحدهما حق الاختيار في الزواج، وقد يكون تدخلا جزئيا بالأسلوب الذاتي يسمح بأخذ رأي الشخصين اللذين يعنيهما الأمر ولاختيار الزوج أو الزوجة أهمية كبيرة في تكوين الأسرة وتماسكها في المستقبل وتتدخل عوامل عديدة في هذا الاختيار كالسلالة و الطبقة الاجتماعية والتعليم والديانة والسمات الشخصية والنفسية وهناك بعض الإجراءات المتفق عليها في جميع المجتمعات لابد من إتباعها لإتمام الزواج إلا أن هذه الإجراءات تختلف من مجتمع إلى آخر.[1]

وعلى الرغم من أن حرية الاختيار في الزواج ازدادت بشكل واضح في السنوات الأخيرة لكن يلاحظ أن قدرة الفتاة على رفض الزواج تكون غالبا مقيدة بآراء الآباء وأعضاء الأسرة الذكور لامتلاكهم لمصادر الإنتاج والعيش خاصة في المجتمعات الريفية، فمن عادات الزواج في المجتمع الموريتاني عدم الاهتمام برأي الفتاة في اختيار شريك حياتها، حيث تتكفل الأسرة بقبول أو رفض العروض التي تتقدم لها بالزواج، أما الفتى فله حرية أكبر في اختيار عروسه بنفسه عندما يصل إلى سن الزواج وغني عن الذكر ما لهذا الأسلوب الإلزامي المتزمت في تزويج الفتاة من خطورة على حياتها الزوجية المستقبلية التي كثيرا ما تتعرض إلى التصدع والانهيار بسبب الوقوع تحت ضغط العادات الاجتماعية الصارمة المتبعة في المجتمع و إغفال شرط الميل و القبول المتبادل بين الزوجين فهي تجعل من

---

[1] ياسر الفهد: المرأة والتنمية والتقدم، جريدة البيان، دولة الإمارات العربية المتحدة، . نوفمبر 2002م

السيد عبد الفتاح عفيفي: بحوث في علم الاجتماع المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي 1996، ص 213

المرأة كائنا أقل قيمة من الرجل، وبذلك تحرم المرأة القروية من حق اختيار شريك حياتها لأن أمر الزواج متروك للأسرة التي يرأسها الأب.[1]

وعلى الرغم من انتشار التعليم بين الفتيات وحصولهن على مركز اجتماعي مناسب في السنوات الأخيرة أدى إلى بعض التراجع في تلك العادة التقليدية المرتبطة بتدخل الأهل في اختيار شريك الحياة ورجوع القرار في ذلك إلى رغبتهن واختيارهن وموافقتهن في البداية ويلي ذلك رغبة الأهل لكن يلاحظ استمرار تأثير الوالدان في الاختيار للزواج عند الفتاة في المجتمع العربي بوجه عام وتكون نسبة التأثير عند الإناث أعلى منها عند الذكور.

وخلاصة ما تقدم يمكن القول إن العادات والتقاليد لا تزال تؤثر على حق المرأة في اختيار شريك حياتها في كثير من المجتمعات ومنها المجتمع الموريتاني مما يؤثر بدوره على استقرار حياتها الأسرية في كثير من الأحيان.[2]

ب – الزواج المبكر:

يعد الزواج تنظيم للعلاقات الجنسية بين رجل وامرأة يمارسانها خضوعا لدواع الغريزة ومقتضيات الميول الطبيعية في الصورة التي ترسمها النظم الاجتماعية ويحددها العقل الجمعي للجماعة ولذلك يختلف باختلاف العصور والمجتمعات ويترتب على وجود رابطة زواجية بين الرجل والمرأة تحقيق السكن الروحي و النفسي بين الزوجين والمحافظة على النوع البشري والانساب وسلامة المجتمع من الانحرافات الخلقية وفي ذلك قال تعلى:" ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون".[3]

وعلى الرغم من ضرورة الزواج في حياة الجنس البشري لكن يلاحظ في كثير من المجتمعات أنه يمثل شكلا من أشكال العنف و التمييز الذي تتعرض له الفتاة في المجتمع الريفي خاصة حيث ينظر إلى البنت على أنها مصدر قلق لأسرتها مما يفرض على الآباء السرعة في تزويجها في سن مبكر أي قبل أن تبلغ أشدها من الوجهة الفسيولوجية والنفسية لتلحق فورا بالمركز أو بالدور الذي تمارس من خلاله هذا الوضع الذي بلغته وذلك بلا شك يحرم الفتاة من طفولتها ويعد ممارسة ضارة وعنفا تجاهها خاصة إذا ارتبطت هذه الظاهرة في المجتمع الموريتاني بظاهرة أخري أكثر خطورة وتمييزا

---

(1) Anastasia j aGage & wamuncil Njogu،،Gendre I nequa litie and Dem ographic Behaviou " New York the population Concil Inc ،1994, p 16

[2] عادل احمد سركيس: الزوج في المجتمع المصري الحديث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكاتب 1985، ص 25

[3] سورة الروم: آية (21)

ضد الأنثي وهي ظاهرة (التبلاح) وتعني إرغام البنت على الأكل والشرب حتى تكون في شكل يؤهلها لأن تكون ربة بيت ولهذه الظاهرة مضارها الصحية والاجتماعية والنفسية إلا أنها بدأت تختفي تدريجيا في المجتمع الحضري.

وتتعدد أثار الزواج المبكر على الفتاة من الناحية الصحية والاجتماعية والنفسية ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- الناحية الصحية: تواجه الفتاة المتزوجة في سن مبكر خطرا مضرا بحياتها في حالات الحمل المبكر لعدم تكون الملامح الكاملة للرحم وهو ما يؤدي في أغلب الأحيان إلى الوفاة كما يتيح صغر سن الإنجاب المتكرر دون فاصل زمني معقول بين الولادة والأخرى مما يعرضها للإنهاك البدني ويعرض أطفالها للأنيميا وانخفاض الوزن وضعف المناعة.

2- الناحية الاجتماعية: يتضمن الزواج المبكر خروج الفتيات القاصرات من المدرسة وذلك يؤثر بدوره سلبيا على حياتهن وحياة أطفالهن والمجتمع ككل.

3- الناحية النفسية: تتعرض الفتاة للإحباط والقلق نتيجة لعدم قدرتها على القيام بالتزاماتها وأعبائها الزوجية والأسرية كما تتعرض للاضطراب النفسي نتيجة لعدم الإشباع العاطفي الذي لم ينضج بعد خاصة إذا كان الزوج أكبر منها بعشرات السنين.

وخلاصة ما سبق يمكن القول إن زواج الفتاة في سن مبكر يعد عنفا وتمييزا ضدها لما يصاحبه من أثار سلبية عديدة من الناحية الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية تسهم بما لا يدع مجالا للشك في كثرة المشاكل الأسرية وانهيار الحياة الزوجية.[1]

ج- زواج الأقارب:

يعد زواج الأقارب علاقة زواج بين اثنين تربط بينهما روابط الدم كزواج أبناء العمومة وأبناء الأخوال وبعبارة أوضح زواج الأبناء من بنات عمهم أو بنات عماتهم أو بنات أخوالهم أو بنات خالاتهم ونحوهن من القرابة وقد عرف "شارلوت سيمور سميث" في موسوعة علم الإنسان ذوي القربى بأنهم "الأفراد الذين يرتبطون بالانا بروابط الدم سواء من خلال خط القرابة الأبوي أو الأموي والغالب في زواج الأقارب أن يمهد له في سن مبكر بين أولاد العم أو أولاد الخال ويتم هذا التمهيد باتفاق الآباء معا دون علم الأبناء أو وعيهم، وهناك أسباب عديدة تدعو إلى الزواج من الأقارب ومنها:

1- المحافظة على الملكية والثروة داخل العائلة الممتدة.

2- تقوية روابط القرابة وزيادة العزوة من خلال علاقات المصاهرة.

---

[1] شارلوت سيمور – سميث: مرجع سابق، ص 379

3- نظرا لكون الزواج أسري فسوف يفكر الزوجان مرارا قبل الشروع في الطلاق.

4- تعتبر هذه العادة جزءا لا يتجزأ من تقاليد العائلات.

وعلى الرغم من أن الزواج من الأقارب يعد سمة أساسية تميز الزواج في المجتمع الريفي إلا أن هناك في كل قرية نسبة من الأفراد الذين يتزوجون زواجا اغترابيا وخارجيا وخاصة الأفراد الذين بدأوا يعملون لمصلحتهم الفردية ويغلبونها على مصلحة القرابة وهؤلاء عادة من الأفراد[1].

الذين استقلوا اقتصاديا عن أسرهم وتحرروا في تفكيرهم وتصرفاتهم وتعددت علاقاتهم بالغرباء عن طريق اتصالاتهم بالمدينة أو ببعض القرى المجاورة.

أثار زواج الأقارب:

1- أثار صحية: ارتفاع معدل الوفيات والإصابة ببعض الأمراض الوراثية بين الأطفال من زواج الأقارب من الدرجة الأولى أي أولاد وبنات العمومة والأخوال.

2- أثار اجتماعية ونفسية: كثرة المشاكل والخلافات بين الزوجين والأهل مما يؤثر على الحالة النفسية للمرأة وعلى أدائها لأدوارها تجاه زوجها وأبنائها فيما بعد.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن الزواج من الأقارب يشكل اضطهادا وإجحافا بحقوق الفتاة في اختيار شريك حياتها لإجبارها على الزواج من داخل العائلة رغم تعدد المخاطر المصاحبة لهذه العادة من الناحية الاجتماعية والنفسية والصحية التي تتعرض لها الفتاة ونسلها.

3- المرأة واتخاذ القرارات الشخصية:

أعطى الإسلام للمرأة مكانتها وحقوقها الاجتماعية والشخصية كبنت وزوجة وأم لضمان مشاركتها مع الآخرين في الأسرة والمجتمع وحدد لها ما عليها من واجبات ومالها من حقوق فلم يقف الإسلام من المرأة عند حد تسويتها بالرجل في المسؤولية أمامه عز وجل وتسويتها بالرجل في حرية الرأي واحترامه بل ساوى بينهما في حق التملك والتصرف في الممتلكات الخاصة فالمرأة إذا بلغت وظهرت عليها علامات الرشد وحسن التصرف زالت عنها ولاية وليها أو الوصي عليها سواء أكان أبا أو غيره ويكون لها الحق في التصرف في شؤونها المالية والشخصية.

وكنتيجة لما أعطاه الشرع للمرأة من حق التصرف في ممتلكاتها ومالها الخاص فيكون من حقها الخروج إلى العمل والتصرف في دخلها الخاص بحرية دون تدخل من أي شخص سواء الأب أو

---

[1] فاتن محمد عبد الغفار شريف: أثر الزواج بين الأقارب على بنية الأسرة –انثروبيولوجية مقارنة بين مجتمعين بدوي وريفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الانثروبيولوجيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية 1991، ص 55

الأخ أو الزوج ولكن كثيرا ما نجد اعتراضا على خروج المرأة خوفا من تقصيرها في أدوارها الأساسية كزوجة وأم أو لعدم الحاجة للدخل العائد من عمل الزوجة ويلاحظ أحيانا أن الزوج عندما يسمح لزوجته بالخروج إلى العمل يعتبر ذلك مقابل إلزامها بالمشاركة بدخلها في نفقات الأسرة.

لذا تعاني كثير من النساء خاصة في الريف من اضطهاد الرجال والخضوع للسلطة الأبوية و السيطرة على قدراتهن الانتاجية خارج الأسرة.[1]

4- المرأة واتخاذ القرارات الأسرية:

يعد من الضروري الكشف عن مدى طبيعة مشاركة المرأة في تحديد المسائل الخاصة بالأسرة واتخاذ القرارات بشأنها حيث يتأثر دور المرأة في عملية اتخاذ القرارات الأسرية إلى حد كبير بعوامل عديدة من أهمها[2]: مكانة المرأة الأسرية والعملية والمهنية ودرجة استقلالها عن زوجها من ناحية وثقافة المجتمع الذي تعيش فيه المرأة من ناحية أخرى وتعزى أهمية موضوع اتخاذ القرارات في الأسرة إلى ما تعكسه من صور للتفاعل الداخلي بين أفراد الأسرة ومدى تكامل الأسرة وقدرتها على مواجهة الأزمات العائلية الداخلية والخارجية.[3]

وفي ضوء ذلك يلاحظ أن قوة المرأة في اتخاذ القرار لا تظهر بالدرجة نفسها خلال مراحل حياتها المختلفة وإنما تتغير بتغير مراحل دورة حياتها فالمرأة قبل الزواج أقل تأثيرا في اتخاذ القرار من المرأة المتزوجة والمرأة المنجبة أكثر تأثيرا من غير المنجبة وهكذا، كما أكدت دراسات عديدة ومنها دراسة (نادر فرجاني) على أن المركز الاجتماعي للنساء يكون بوجه عام أقل من الرجال في مختلف المراحل العمرية فالمركز الاجتماعي للرجل يرتفع مع تقدم العمر خاصة فيما بين الفئة العمرية(39-59) سنة بينما المركز الاجتماعي للمرأة يرتفع في عمر العشرين و يأخذ في الانخفاض بعد ذلك.

لكن يلاحظ أن تقسيم العمل على أساس النوع وما يترتب عليه من تفوق مكانة الرجل على المرأة وسيطرته على صنع القرار في الأسرة هو القاعدة العامة التي تشكل العقل الجمعي للمجتمع وتؤثر على رؤية المجتمع سلبيا لمكانة دور المرأة في هذا المجتمع بحيث تتنازل بلا وعي عن الكثير من حقوقها المجتمعية وتقبل دورها كتابعة للرجل.

كما قد يظهر التمييز من خلال بعض العادات الاجتماعية ويتجلى ذلك في ما يلي:

---

(1) Mona Mikhai : Images of Arab women fact and fiction second Ed Washington Three Continents press Inc 1981 p15

[2] فاتن محمد عبد الغفار شريف: مرجع سابق، ص 58 – 20

[3] محمد الجوهري: الانثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية الإسكندرية دار المعرفة الجامعية 1997، ص 473 – 474

(1) Mona Mikhail : Images of Arab women fact and fiction second Ed Washington Three Continents press Inc 1981 p 13

أ. استقبال المولود:

يمثل الإنجاب قيمة اجتماعية كبيرة في المجتمع الموريتاني الريفي منه والحضري حيث تتوقف مكانة المرأة على نشاطها في إنجاب الأبناء ولذلك فإن العقم يمثل خطرا كبيرا على الحياة الزوجية ويهدد استمرار الزواج، كما يمثل المولود الذكر قيمة اجتماعية واقتصادية كبيرة تفوق كثيرا قيمة الأنثى لذا يلاحظ أن الأم وأهلها يهتمون طوال فترة الحمل بمعرفة ما إذا كان الجنين ذكر أم أنثي، ويعتقد بعض الناس أن البطن الصغيرة تشير إلي أن المولود ذكر بعكس البطن الكبيرة التي تشير إلى أن المولود أنثي. ولذلك تبدو أولى مظاهر تحقير الفتاة و التقليل من شأنها في الأسرة الريفية خاصة في تفضيل إنجاب الذكور على الإناث فأهم خبر يترقبه أفراد الأسرة بمجرد أن تضع الأم طفلها هو جنس المولود من حيث كونه ذكر أم أنثي كما أن الهبة التي تمنح للقابلة في حالة التبشير بالغلام تزيد لأن انجاب الذكر يدعو إلي الفرحة والابتهاج ويكسب الأم قيمة بين الناس بينما في كثير من الأحيان يعم الحزن والأسى أفراد الأسرة عند ميلاد الأنثى وتشعر الأم بالبؤس وخيبة الأمل.[1]

ويرجع تفضيل إنجاب الأبناء الذكور على الإناث إلى ما يلي:

1- تفضل المرأة العربية عموما والريفية خاصة إنجاب الذكور على الإناث أملا في أن يحميها الابن الذكر من تعسف الزوج ومن العدوان الخارجي المحتمل عندما تكبر ويعولها عند اللزوم.

2- كما أن المرأة التي تنجب إناثا تظل في حمل مستمر حتى تنجب الذكر وإلا استبدلها زوجها بغيرها فتتعدد بذلك الزوجات خاصة في المجتمعات الريفية وكذلك تكثر الزوجات من الإنجاب لكي تؤمن أنفسهن ضد احتمالات الطلاق.

3- ويفضل إنجاب الذكور لأنهم يمثلون اليد العاملة التي تزيد من دخل الأسرة وهم مصدر طمأنينة الأسرة على حفظ ممتلكاتها وتخليد اسمها.

4- كما تزداد أهمية الولد بالنسبة لأخواته البنات حين يقف موقف الحارس الذي يصون أعراضهن ويحول بينهن وبين الخروج عن التقاليد ويحميهن من أن يتعرضن لظلم أو مهانة من أحد وخاصة لسيادة العمل الزراعي في الريف والحاجة للمجهود البدني.

5- وهناك اعتقاد سائد بأن الأولاد موضوع للتفاخر والزهو لأنهم يعبرون عن حيوية الزوج ورجولته الكاملة وعن خصوبة الزوجة ويتحملون مسؤوليات الآباء بخلاف البنات اللاتي يغادرن الأسرة بعد زواجهن.

[1] بو علي ياسين: أزمة المرأة في المجتمع الذكوري العربي ط1 سوريا، دار الحوار للنشر

كما تظهر التفرقة في استقبال المولود الذكر عن الأنثى في بعض الأحيان في عدم الاكتراث بعمل "سبوع" للبنت مثل الولد أو المبالغة في الاحتفال بولادة الولد فإن كان المولود ذكر كان الاحتفال به أبهى وأكثر تكلفة من الاحتفال بالمولودة الأنثى لما للمولود الذكر من قيمة، حيث تتضاعف الهدايا وتزداد أهمية الوليمة إذا كان المولود ذكر وفي بعض الأحيان تضرب الدفوف وتقام الحفلات خاصة إذا كان للأسرة عدد من الإناث وليس لها ذكر.[1]

ب- ختان الإناث:

ويعرف ختان الإناث في "منظمة الصحة العالمية" بأنه بتر أو تشويه كلي أو جزئي للعضو التناسلي الزائد ويرجع ذلك لثقافة المجتمع، أو الدين أو لأسباب أخرى غير صحية كما يعرف ختان الإناث في "موسوعة علم الإنسان " بأنه إزالة الشفرة التناسلية للمرأة وهي عملية تجرى كجزء من طقوس التكريس الأنثوي في بعض المجتمعات الإفريقية وغيرها من المجتمعات.

ويتم إجراء عادة الختان في معظم الأحيان بدون استخدام أساليب التخدير وتتحدد أنواع الختان فيما يلي:

1- ختان الدرجة الأولى: (الذي تزال فيه الشفرتان الصغيرتان فقط).

2- ختان الدرجة الثانية: (الذي تزال فيه الشفرتان وطرف البظر).

3- ختان الدرجة الثالثة: (الذي تزال فيه الشفرتان والبظر كاملا).

وفي موريتانيا تقوم القابلة بهذه العملية، وهي من الدرجة الأولى والثانية سابقة الذكر، ويختلف العمر الذي يتم فيه ختان الإناث حسب المجتمعات والمناطق سواء كانت ريفية أو حضرية.[2]

وتشير التقارير إلى أنه أحيانا يجرى على الرضع في أول أيام حياتهن وعلى الأطفال فيما بين الفئة العمرية (6-10) سنوات.

كما يمثل إجراء عملية الختان للذكور والإناث من الجوانب ذات الطقوس الاحتفالية في المناسبات الدينية تبركا بها ويقوم بإجراء ختان الأبناء عادة أفراد غير متخصصين في المجال الطبي لكن لديهم خبرة تقليدية ومن هؤلاء الممارسات لختان الإناث النساء الكبيرات في السن والمولدات التقليديات والمزينات بينما يتم غالبا ختان الذكور على يد الطبيب وحدث مؤخرا أن الوالدين يأخذان الطفل أو الطفلة إلى الكوادر الطبية لإجراء الختان لهما وخاصة بين الأوساط المتعلمة.

جـ – مفهوم الخطاب في الحياة اليومية:

---

[1] محمد عبد السلام إبراهيم: الإنجاب والمؤثرات الشعبية – دراسة عن محافظة الشرقية، ط i، القاهرة 1996م، ص 18

[2] فريدة بناني: مقاربة للعنف الموجه ضد المرأة ومدى شرعية وأثاره على الحقوق الصحية والحقوق الإنجابية، مائة عام على تحرير المرأة، ج 2، المجلس الأعلى للثقافة 1999م، ص

الخطاب في اللغة هو الكلام أو الرسالة، ويستخدم الخطاب في اللغة بمعاني ثلاثة: –

1– الإشارة إلى الطريقة التي تشكل بها الجمل نظاما متتابعا تسهم به في نسق كلي متغاير ومتحد الخواص لتشكل نصا وفردا.

2– أو الطريقة التي تتألف بها لتشكل خطابا ينطوي على أكثر من نص مفرد.

3– أوهي مساق من العلاقات المعينة التي تستخدم لتحقيق أغراض معينة.

والخطاب في المعنى الأول هو نص مكتوب، وفي المعنى الثاني كلام ملفوظ وفي المعنى الثالث رؤية أو قل إيديولوجي، ولا تخرج هذه المعاني عن المعنى اللغوي للخطاب بأنه كلام ورسالة. وسواء كان نصا وكلاما ملفوظا أو علاقات فان الخطاب ليس قولا وكلاما مرسلا وإنما هو كلام له نظامه الخاص كما أنه لا ينفصل عن السياق التاريخي الذي يظهر فيه ومن هذا المنطلق فإننا نلاحظ إن مفهوم الخطاب في الحياة اليومية يظهر إحدى صور التمييز بين الذكر والأنثى في المجتمع الموريتاني، حيث نجد إن المرأة الموريتانية لا يمكنها إن تذكر (اسم الزوج) وإنما يجب أن تستخدم أحد ضمائر الخطاب (أنت) أو (هو) أم تأخذ له كنية. كما أنها يمنع عليها أن تذكر اسم الولد الأكبر من أبنائها سوءا كان ذكرا أم أنثى. في الوقت نفسه نجد أن هذا لا ينطبق على الرجل وإنما له الحرية المطلقة في الخطاب، وتختلف لغة الخطاب من منطق لأخرى، وتتجسد هذه الصفات في المجتمع البدوي أكثر من المجتمع الحضري الذي بدأت تختفي فيه الكثير من العادات والتقاليد.[1]

الخاتمة:

وخلاصة القول فإنه وعلى الرغم من أن الأسرة كأهم وسيط من وسائط التنشئة الاجتماعية تسهم بدور فعال في تشكيل سلوك أبنائها وأدوارهم الاجتماعية، لكن يلاحظ في كثير من الأحيان أن الوالدين يمارسان التمييز في تعاملهما مع أبنائهما بأي شكل من الأشكال، ويفضلون بعضهم على بعض مما يترك آثارا سلبية على الأبناء.

لذا تعد قضية التمييز بين الأبناء من القضايا المؤثرة بشكل واضح في تشكيل شخصياتهم وتفكيرهم، فهي قضية مهمة وتعتبر غاية في الخطورة خاصة في مرحلتي الطفولة والمراهقة، فخلال تلك الفترة يكون الأبناء سواء الذكور أو الإناث في حاجة إلى المعاملة على قدم المساواة حتى لا يشعرون بالتفرقة والضيق مما يؤثر سلبا على حياتهم المستقبلية. وفي ضوء ذلك لا تزال التنشئة الأسرية في مجتمعنا تقوم على التنميط النوعي الذي يفرق بين نظرة الوالدين لكل من الولد و البنت نتيجة لبعض

---

[1] . أحمد زيدان –تصميم البحث الاجتماعي – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة 2002، ص 194

القيم السائدة في الثقافة العربية، والتي تعطي للولد مكانة أعلى من البنت، وتمتد هذه التفرقة إلى ما بعد النضج فتبدو في صورة التفرقة بين الرجل والمرأة، بشكل يسهم في خلق نمطين مختلفين من أنماط النساء نمط يتوافق مع المعايير السائدة في المجتمع، فيقبل الالتزام بالدور الجنسي الأنثوي المتوقع من المرأة داخل حدود البيت، ونمط آخر من النساء تتوفر لديهن بعض السمات التي تجعلهن يخترن راضيات طريق الكفاح والسعي نحو النجاح مهما كلفهن ذلك من عناء بدني ونفس

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر العربية

1.– محمد الجوهري:" الكتاب السنوي لعلم الاجتماعي"، ع7، القاهرة – دار المعارف 1984م

2.– مديحة محمد السقطي:" مساهمة المرأة في التنمية بين القانون والواقع – العقبات الاجتماعية والثقافية أمام مساهمة المرأة"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية وقضايا التنمية، جامعة القاهرة 1999م

3.– محمد خالد: "المرأة العاملة – تحديات الواقع والمستقبل"، القاهرة – دار المعارف 1999م

4.– رجاء عبد الودود: "قضايا أساسية في التنمية ومشكلات الأسرة المصرية"، المنيا – دار التيسر 2000م

5.– فوزية مطر: "ثقافة حقوق المرأة من منظور النوع الاجتماعي"، مركز الأخبار، أمان، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة.

6.– هويدا صلاح الدين العلياني:" قضية النوع والتحول الديمقراطي في السودان"، 2000م

7.– صباح عيدة هادي الخيشني:" مشروع الجندر من وثائق الأمم المتحدة – من الحرية والمساواة إلى التماثلية والشذوذ".

8.– شارلوت سيمور–سميث: موسوعة علم الإنسان – المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، د. ت.

9.– سامية حسن الساعاتي: الثقافة الشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي، ط3، القاهرة – دار الفكر العربي 1998م

10.– موسى شيتوي:" الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن"، دراسات للجنة الوطنية للمرأة.

11.– إجلال إسماعيل حلمي: الأسرة العربية – النظرية والتطبيق، ط1، القاهرة – مكتبة الأنجلو المصرية، 1997م

12.– ليلى عبد الوهاب:" المرأة والتنمية في مصر"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، المرأة والتنمية، الآفاق والتحديات، القاهرة 1999م

13.– صالح علي محمد علي أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط1، عمان – دار المسيرة 1998م.
14.– سيف الإسلام علي مطر: التغير الاجتماعي – دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية، ط2، القاهرة – دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع 1988م
15.– محمد محمود العقاد: "الأسرة والمشكلة التعليمية – دراسة وظيفية الدور التعليمي للأسرة الريفية والحضرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية 1995م
16.– محمد العوض جلال الدين: "التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع، مثال الأردن والسودان"، مجلة العلوم الاجتماعية، م12، ع3، جامعة الكويت 1984م.
17.– شادية علي قناوي: المرأة العربية وفرص الإبداع، القاهرة – دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع 2000م.
18.– السيد عبد العاطي السيد: المجتمع والثقافة والشخصية، دراسة في علم الاجتماع الثقافي، الإسكندرية – دار المعرفة الجامعية 1999م.

II.المصادر الأجنبية:

1- Randall Collins: "Sociology of marriage. The Family. Gender. Love and Property". Second Ed, Chicago, New Hall Inc, 1988.
2- Paula Nicolson: "Gender. Power and Organisation Apsychological Perspective", New York, Routledge Inc, 1996
3- Helen Tierney: "Women's Studies Encyclopedia", New York, Green Wood Press, 1999.
4- Kennth C.W. Kammeyer er al: "Sociology Experiencing Changing Societies", Sixth Ed, London, Division of Simon & Schuster Inc, 1994<
5- Thalma E. Lobel et. al.: "Gender Discrimination as A Function of Stereotypic and Counterstereotypic Behavior Cross-Cultural", Study investigated Gender. Discriminatory Behavior of Early Sept. 2000.
6- Jalna Hanmer & Daphne Statham: "Women and Social Work. Toward Wc Central Practice", Second Ed, London, Macmilian, 1999
7- Edgar F. Borgatta & Marie L. Borgatta: "Encyclopedia of Sociology", New York, Simon & Schuster Macmilian, 1999.
8- Kristine S. Anthis: "The Role of Sexist Discrimination in Adult Women's Identity Development", A Journal of Research, Nov. 2002
9- Julia Evetts: Women and Career-Themes and Issues in Advanced Industrial Societies, Longman Sociology Series, New York, Longman Inc. 1994
10- Loretta J. Bradley et al.: all about Sex, the School Counelor's Guide to Handing Tough Adolescent Problems, California, Corwin Press Inc, 1999